



أهداف الدور الروسي تجاه الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨

أ. علياء حسني عبدالرحمن

معيدة بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

aliaa.20129914@commerce.aun.edu.eg

أ.د منير محمود بدوي

أ.د إسماعيل صبري مقلد

أستاذ بقسم العلوم السياسية وعميد كلية التجارة الأسبق بجامعة أسيوط
أستاذ بقسم العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق بجامعة أسيوط

المجلة العلمية لكلية التجارة

كلية التجارة – جامعة أسيوط

العدد السادس والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

عبد الرحمن، علياء حسني، مقلد، إسماعيل صبري، بدوي، منير محمود (٢٠٢٢).
أهداف الدور الروسي تجاه الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨.
المجلة العلمية لكلية التجارة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٦، ٢٣٣-
٢٦٩.

رابط المجلة: <https://sjcf.journals.ekb.eg/>

أهداف الدور الروسي تجاه الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٨

أ. علياء حسني عبد الرحمن

أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د منير محمود بدوي

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الأهداف الروسية خلال الأزمة السورية، وذلك بالتركيز على طبيعة العلاقات بين البلدين، وانعكاسها على الموقف الروسي من الأزمة، كذلك الأهداف الاستراتيجية والأمنية والعسكرية التي تسعى روسيا لتحقيقها والمحافظة عليها، كما تظهر هذه الدراسة أهم الإنجازات التي استطاعت روسيا تحقيقها من خلال هذه الأزمة.

The Goals of the Russian Role in the Syrian Crisis

Mrs. Alyaa Hosny abdalrahman

Prof. Ismail Sabry Maklad, Prof. Mounir Mahmoud Badawy

aliaa.20129914@commerce.aun.edu.eg

Abstract:

This study aims to shed light on the Russian goals during the Syrian crisis, by focusing on the nature of the relations between the two countries and their reflection on the Russian position on the crisis, as well as the strategic, security and military objectives that Russia seeks to achieve and maintain, as this study shows the most important achievements that Russia was able to achieve from During the crisis.

المقدمة:

تعود الجذور التاريخية للاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط ومحاولات مد النفوذ إليها، إلى أيام الحكم القيصري الروسي، الذي امتلك رغبة شديدة في الوصول بأية وسيلة إلى المياه الدافئة؛ حيث طريق الهند وأفريقيا، وقد تأثرت السياسة الروسية إلى حد كبير بواقعها الجغرافي، وهذه الحقيقة الجيوبوليتيكية للكيان الروسي هي من أهم العوامل التي دفعت روسيا إلى الاهتمام بهذه المنطقة في وقت مبكر على الرغم من اتساع مساحتها الجغرافية؛ ذلك أن معظم حدودها إما تطل على بحار متجمدة لا تصلح للملاحة، وإما تطل على بحار ومضائق تقع تحت سيطرة دول أخرى.

وبما أن البحر الأبيض المتوسط هو قلب هذه المياه الدافئة ومركزها، لذلك كان لابد ممن يريد الوجود في هذه المياه، ترتيب علاقاته مع الدول المطلة عليه، لاسيما الدول العربية منها؛ نظراً للأهمية الجغرافية والسياسية لبعض تلك الدول، وتأثيرها المباشر على حركة الملاحة فيه. لذلك حاول الاتحاد السوفيتي جاهداً، نسج أفضل العلاقات مع معظم الدول العربية؛ حيث تقدمت تلك العلاقات إلى مصاف العلاقات الاستراتيجية مع بعض الدول كمصر وسوريا والعراق، وحافظ على مستوى معين من المتانة مع دول أخرى مثل: ليبيا، والسعودية، إضافة إلى بعض دول الإقليم المجاورة للدول العربية كتركيا وإيران والكيان الإسرائيلي، ثم تراجعت هذه العلاقات مع انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى أن عادت روسيا بقوة إلى مسرح العلاقات الدولية مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى سدة الرئاسة هناك.

وتعد موسكو سوريا مفتاح المنطقة، ولذلك نسج الاتحاد السوفيتي أمتن العلاقات مع الجمهورية العربية السورية، حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد شهدت تراجعاً ضئيلاً بعد انهياره، إلا أنها عادت لتتمكن في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ فلروسيا مصالح اقتصادية كبيرة في سوريا، التي تعد أكبر دول المنطقة شراءً للأسلحة من روسيا، إضافة إلى وجود قاعدة بحرية روسية في طرطوس، والتي تعد الميناء الوحيد للأسطول الروسي في المتوسط، كما أن سوريا ومن خلفها إيران هي حليف استراتيجي لروسيا في المنطقة. وهذه الاعتبارات قد تفسر الموقف الروسي من الأزمة السورية، والتي تسعى من خلالها لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، فضلاً عن رغبة روسيا في استغلال الأزمة من أجل أن تضع نفسها في وضع مؤثر في الأحداث الدولية.

١ - موضوع الدراسة:

يتناول موضوع هذه الدراسة: أهداف الدور الروسي في الأزمة السورية وتأثيراتها الإقليمية والعالمية. وتحديداً في إطار حدود ومجال الدراسة الآتية:

أ- الإطار المكاني: تم اختيار سوريا؛ وذلك لما لها من أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، فهي لديها مقومات العميل الاستراتيجي من حيث إرث العلاقات القوية القديمة بين الاتحاد السوفيتي وسوريا، وطبيعة دور سوريا في المنطقة. بالإضافة إلى أنها تمثل أداة مهمة توظفها روسيا للتصدي للتحرك الغربي لمحاصرته وإضعافه، فهي بمنزلة فرصة حقيقية لتأكيد عودة روسيا إلى النظام العالمي كقوة فاعلة مرة أخرى .

ب- الإطار الزمني: ويتحدد الإطار الزمني من ٢٠١١ إلى ٢٠١٨.

ج- الإطار الموضوعي: تدور الحدود الموضوعية للدراسة حول طبيعة العلاقات الروسية السورية والمصالح التي سعت روسيا لتحقيقها والحفاظ عليها من خلال الأزمة السورية.

٢- مشكلة الدراسة:

تستهدف الدراسة الإجابة على سؤالها الرئيس حول ما هية وطبيعة أهداف الدور الروسي في الأزمة السورية؟ وما أهم العوامل المؤثرة عليه؟

ويتفرع منه عدة تساؤلات فرعية، وهي:

- ١- ما تاريخ العلاقات الروسية السورية؟
- ٢- ما طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية؟
- ٣- هل نجحت موسكو في تحقيق أهدافها من خلال التدخل في سوريا؟

٣- فرضية الدراسة: تسعى الدراسة لاختبار الفرضية الرئيسة التالية:

كلما تمكنت روسيا من تحقيق أهدافها خلال الأزمة أدى ذلك إلى كسر محاولات الحصار التي يسعى الغرب إلى فرضه عليها.

٤- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى:

- ١- التعرف على طبيعة العلاقات الروسية السورية قبيل الأزمة.
- ٢- التعرف على طبيعة الموقف الروسي من الأزمة؟ وأهم العوامل المؤثرة عليه.
- ٣- الوقوف على أهم أهداف الدور الروسي من الأزمة السورية.
- ٤- التعرف على مدى نجاح روسيا في تحقيق أهدافها من خلال الأزمة السورية.

٥- أهمية الدراسة:

لدراسة أهداف الدور الروسي تجاه الأزمة السورية أهمية قصوى سواء كان ذلك على المستوى النظري وعلى المستوى العملي للاعتبارات التالية:

أ- الأهمية النظرية: تسعى الدراسة إلى تقديم طرح نظري يُسهم في فهم أهداف روسيا التي تسعى لتحقيقها من خلال الأزمة السورية، خاصة أن الأزمة لازالت قائمة، وتحظى بقدر كبير من الاهتمام لدى الباحثين على المستوى العالمي والإقليمي والعربي بحكم أن موضوع الدراسة حيوي وله أبعاده وتأثيراته الكثيرة على المستوى الدولي والإقليمي.

ب- الأهمية العملية: يسعى تحليل ودراسة طبيعة أهداف روسيا تجاه الأزمة السورية إلى توضيح مدى إمكانية روسيا للتعامل مع التطورات في الساحة العربية وكيفية حفاظها على مصالحها وضمان أمن عملياتها الاستراتيجية في المنطقة، وبما يتفق مع طبيعة الدور الروسي في سياساته الخارجية تجاه هذه الأزمة العربية المعقدة.

٦- ضبط مفاهيم الدراسة أ- الأزمة.

تعرف الأزمة الدولية " بأنها موقف، ينطوي على درجة عالية من التهديد للأهداف القومية والقيم الأساسية والمصالح العليا للدول الأطراف فيها " (مقلد، ٢٠١٣: ٣٢).

كما تعرف الأزمة على أنها " مدة وجيزة من الوقت عندما يدرك طرف أو أكثر، في حالة نزاع، أن خطراً كبيراً يحدق بمصالحه الحياتية وأن لديه فترة قصيرة من الوقت ليرد على هذا الخطر. فالأزمات بين الدول هي فترات تزداد خلالها إمكانية الحرب ازدياداً حاداً " (غرفيتش وأوكالاهان، ٢٠٠٨: ٤٨).

وقد تتصاعد تلك الأزمات فتنجم عنها حروب، أو يتم التعامل معها بطريقة تبعد شبح الحرب، وتعيد تسوية الوضع إلى ما كان عليه قبل الأزمة. لذا فالأزمة هي فترة ضرورية بين السلم والحرب، ولكن ليس من الضروري أن تؤدي إلى الحرب. وعلى هذا النحو يعرفها عباس رشدي بأنها " النقطة الحرجة، واللحظة الحاسمة التي يتحدد عندها مصير تطور ما، إما إلى الأفضل، إما إلى الأسوأ: الحياة أو الموت، الحرب أو السلم لإيجاد حل لمشكلة ما، أو انفجارها وتفاقمها إلى حد يصعب السيطرة عليه فيما بعد، وتزيد من احتمالية الصراع والحرب " (العماري، ١٩٩٣: ١٨).

وفى هذا الاتجاه - أيضاً يعرفها David L.Sill بأنها " نقطة تحول في شيء ما، وهي لحظة حاسمة فيها خطر وصعوبة كبيران " (David L.Sill, 1968: 510).

وقد عرفها السيد عليوة بأنها تحول فجائي عن السلوك المعتاد؛ بمعنى تداعى سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم أو المصالح الجوهرية لأحد أطراف الصراع (أفراد، جماعات، دول)؛ مما يستلزم اتخاذ

قرارات سريعة في وقت ضيق، وفي ظروف عدم التأكد، وذلك حتى لا تنفجر الأزمة في شكل صدام أو مواجهة (خاصة المواجهة العسكرية في حالة كون أطراف الأزمة دولاً) وعادة ما تتم مواجهة الأزمة بإدارتها، أو التلاعب بعناصرها المكونة لها وبأطرافها بهدف تعظيم الإفادة من ورائها لصالح الأمن القومي (عليوة، ١٩٨٨: ٤٠٦).

والأزمة الدولية وفقاً لمصطفى عبد الله خشيم " عبارة عن موقف متوتر جداً في العلاقات بين طرفين متخصصين لا يصل إلى مرتبة الحرب بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين أطراف الأزمة، والهدف الذي يسعى إليه أحد أطراف الأزمة الدولية هو محاولة إرغام الطرف الآخر على تقديم تنازلات محددة أو التخلي عن تحقيق بعض الأهداف " (خشيم، ١٩٩٦: ٢١١).

وطبقاً لمجمع سلوك الأزمة الدولية (I C B) تعرف الأزمة على أنها " موقف ناجم عن حدوث تغير في بيئة خارجية أو داخلية بقرار سياسي؛ حيث تنقسم إلى ثلاث خصائص:

- ١- قيام بتهديد القيم الأساسية للمجتمع.
 - ٢- الترويج في دخول مواجهة عسكرية.
 - ٣- إدراك أن هناك وقتاً محدداً للرد على هذا التهديد.
- ويحدد الدكتور إسماعيل صبري أن لأي أزمة دولية أبعاداً رئيسة ثلاثة هي:
- ١- التهديد الذي يعنى مجموعة الإجراءات أو الأفعال، التي تصدر عن أحد أطراف موقف الأزمة، ويراد منها حمل الطرف الآخر على الإذعان لشروطه.
 - ٢- المفاجأة التي تعد عنصراً أساسياً من عناصر موقف الأزمة، سواء ما تعلق من ذلك بتوقيت تفجير الأزمة أو بمكان حدوثها.
 - ٣- ضيق الوقت الذي لا يتيح بدوره هامشاً زمنياً كافياً للرد على تحديات الأزمة . فضلاً عن أن ضيق الوقت يضع صانعي القرار في موقف الأزمة تحت ضغوط ذهنية ونفسية عنيفة ومؤلمة، وهو ما قد يتسبب في إرباكهم وإفقادهم توازنهم لبعض الوقت (مقلد، ٢٠١٣: ٣٢).

ب- الدور.

الدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة؛ فالسياسة الخارجية ترتبط بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها؛ إذ هناك علاقة جدلية بين الدور الذي تهدف الدولة للوصول إليه والقرار السياسي الخارجي الذي تسعى لتنفيذه.

ذكر الدكتور إسماعيل صبري في تحديده لمفهوم الدور بأنه: " هو محصلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي، والتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدده لسياستها الخارجية من أهداف، أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم ومصالح عليا. كما أنه هو الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحداته المختلفة. فهو المفتاح الرئيس في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدم مؤشراً مهماً يساعد على التنبؤ، ولو إلى حد ما بأنماط السلوك، الذي يمكن أن تتحرك به الدولة في مواقف خارجية معينة " (مقلد، ٢٠١٣ : ٣٩-٤٠).

ووفقاً للدكتور محمد السيد سليم، الدور الخارجي للوحدة الدولية يشمل ثلاثة أبعاد رئيسية (سليم، ١٩٩٨ : ٧٧) :

- ١- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي.
- ٢- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية.
- ٣- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق.

كما عرف هولستي الدور القومي على أنه : تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات والقواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤديها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي. وبالتالي فهو صورة لتوجهات ووظائف دولهم ضمن أوتجاه البيئة الخارجية (زلاقي، ٢٠١٨ : ٧٨١).

وتحديد الدور القومي للدولة يمر عبر مراحل هي:

- مرحلة استكشاف الموقف.
- مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء التوجهات التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
- مرحلة تكيف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة المؤثرة في مختلف القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار. ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئاً للموقف.

ويتميز الدور في السياسة الخارجية بخصائص معينة تتمثل في:

- ١- أن الدور ليس مجرد تصور يقدمه صانع السياسة الخارجية؛ بل يرتبط أساساً بتجسيده على أرض الواقع من خلال الممارسة.
- ٢- مفهوم الدور يشمل أيضاً- تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسون في الساحة الدولية؛ وذلك بغية الإفادة من ذلك في تعامله معهم.
- ٣- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد، وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها وإمكاناتها.
- ٤- من الممكن أن تقوم الدولة بدور على المستوى العالمي، وبدور مختلف على المستوى الإقليمي.
- ٥- تتفاوت الأدوار الخارجية للدولة طبقاً لدرجة التدخل في الشؤون الدولية وطبقاً لمضمون الدور؛ فقد يتضمن الدور دوراً تدخلياً نشيطاً أساسه السعي النشط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلاً.
- ٦- يجب أن يتوافق اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الإيجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل (سليم، ٢٠٠٢: ١٨-١٥).

٧- الإطار المنهجي للدراسة:

تعتمد الدراسة على بناء منهجي مكون من:

- ١- منهج تحليل الدور في السياسة الخارجية: يُعرف الدور بأنه: " الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي ووحدهاته المختلفة (مقلد، ٢٠١٣: ٣٩) . وبالتالي، فإن استخدام منهج تحليل الدور يساعد في التعرف على الأسباب والدوافع من وراء الدور الروسي من الأزمة السورية، وإلى أي مدى شكلت الأزمة السورية تهديداً للمصالح القومية لروسيا في إطار سعيها للعودة كقوة دولية مهيمنة مرة أخرى، وعلى الجانب الآخر سعى الغرب لفرض الحصار عليها ومنعها من العودة إلى الساحة العالمية . كما يساعد استخدام منهج تحليل الدور في دراسة السياسات الخارجية لروسيا على المقارنة بين ما تكلفه أداء الدور من موارد وإمكانات، وما صاحبه من صعوبات أو مخاطر، وما تحصلت عليه روسيا من ورائه - من عائد.
- ٢- منهج إدارة الأزمات: تُعرف إدارة الأزمة بأنها " محاولة السيطرة على الأحداث والأضرار المترتبة على الأزمة في كافة مراحلها وعدم السماح لها بالخروج عن نطاق التحكم، أو الحد من مخاطرها وأضرارها في أقل الأحوال " (لكريني، ٢٠١٤ : ١٢) . ومن ثم فإن استخدام منهج إدارة الأزمات يساعد في تحليل المواقف المرتبطة

بالأزمة السورية أو المؤدية إليها على عدد من المحاور الأساسية، والتي تحاول أن تضع موقف الأزمة في حجمه الحقيقي، وتقترب به من ظروف الواقع قدر الإمكان، وبعدها يمكننا استخلاص المؤشرات التي يمكن أن تعول عليها روسيا في وضع استراتيجيتها الخاصة بالتعامل مع الأزمة السورية، وكيفية تحريكها في الاتجاهات والمسارات التي تعينها على تحقيق أهدافها منها.

٨- الأدبيات السابقة:

- "The Syria Crisis and the Making of Russia's foreign policy". Ekaterina Stepanova (2012)

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية، وتشير الدراسة إلى أن هناك مجموعة من التفسيرات العملية لموقف روسيا من الأزمة السورية. فأولى هذه التفسيرات العملية يتعلق بالتوقيت السيء للموقف الروسي من الأزمة السورية؛ إذ إن هناك تقلباً زمنياً مرتفعاً بين السياسة الروسية و الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ومن ثم يأتي ثاني هذه التفسيرات العملية ليؤكد على سياق التدخل في ليبيا لتفجير الوضع السوري؛ إذ تؤكد روسيا مراراً على تخوفاتها من ميول الغرب المدعومة من دول الخليج للإقدام على عمل عسكري ضد سوريا متجاهلة في ذلك مجلس الأمن الدولي؛ حيث تنظر وترتكز السياسة الروسية على أسلوب تغيير النظام السوري والنتائج الكارثية والفوضوية التي أحدثها التدخل العسكري في ليبيا، وأدى إلى سقوط النظام وانهيار الدولة الليبية. أما عن آخر هذه التفسيرات العملية هو ما يتعلق بالمصالح الحيوية الكبيرة والهمة بين كلٍ من موسكو ودمشق.

- رسالة الماجستير المقدمة من أحمد محمد متولى (٢٠١٥) بعنوان: "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط – دراسة حالة الأزمة السورية".

تتناول الدراسة موضوع الصعود الروسي، والذي أصبح من الموضوعات الهامة التي تشغل الباحثين خلال السنوات الأخيرة خاصة وأنه فتح الباب أمام الكثير من التغييرات التي يمكن أن تطرأ على النظام الدولي والدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا لحسم الكثير من الأزمات التي يشهدها المجتمع الدولي بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص. وقد هدفت الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات حول طبيعة التغييرات التي يشهدها المجتمع الدولي وأبعاد الصعود الروسي وتحدياته وماهية الدور الذي لعبه بوتين في تحقيق الصعود الروسي وأهداف السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط وأبعاد الأزمة السورية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من

النتائج تتمثل في محورية الدور الذي لعبه بوتين في تحقيق الصعود الروسي، وتراجع الدور الأمريكي المنفرد في إدارة الأزمات الدولية، وغلبة طابع التعقيد على الأزمة السورية، وبروز تأثير الصعود الروسي على السياسة الأمريكية تجاه الأزمة السورية .

- رسالة الماجستير المقدمة من محمد يوسف علي (٢٠١٨) بعنوان: " إدارة الأزمة في السياسة الخارجية الروسية (دراسة حالة : الأزمة السورية) "

تقوم هذه الدراسة على فهم و تحليل الفرض الرئيس، و الذى يؤكد على وجود علاقة بين سعى روسيا لتحقيق مكانة دولية كقوة كبرى لها تأثيرها على النظام الدولي وقدرة روسيا على إدارة الأزمة السورية بالشكل الذى تحقق به أهدافها في منطقة الشرق الأوسط؛ حيث سعت القيادة الروسية من تولى فلاديمير بوتين إلى تأمين محيط روسيا الإقليمي من خلال فرض نفوذها على دول الكومنولث و البلقان؛ فاستغلت الكثير من الصراعات لمدّ نفوذها في مواجهة حلف شمال الأطلسي، فكانت الحرب مع جورجيا في ٢٠٠٨ نقطة تحول في السياسة الخارجية الروسية، و من ثم تأتى الأزمة السورية لتبين مدى السيولة التي يمتاز بها النظام الدولي في عدد الفاعلين الدوليين، و يوضح قدرة روسيا على التعامل مع الأطراف الدولية و قدرتها على الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة. و قد خلصت الدراسة في تحليلها الى أن روسيا استطاعت تحقيق هدفها المنشود من وراء إدارة الأزمة السورية و المتمثل في الحفاظ على قاعدة طرطوس البحرية وإنشاء قاعدة حميميم العسكرية و ضمان بقاء الوجود الروسي عسكرياً في المنطقة لعدة عقود لاحقة، كما أن الدراسة خلصت الى انه توجد عوامل دعم و عوامل ضعف أثرت على عملية إدارة روسيا للأزمة السورية.

٩- محاور الدراسة:

أولاً : تاريخ العلاقات الروسية السورية:

شكل افتتاح القنصلية الروسية في دمشق أواخر القرن الثامن عشر نقطة انطلاق للعلاقات الرسمية بين روسيا وسوريا، وبعد مرور مائة عام قامت روسيا بفتح قنصلية لها في ميناء اللاذقية (مدني، 2014:203). ومع اندلاع الثورة الروسية البلشفية عام ١٩١٧م، عمدت روسيا الى فضح الاتفاقيات السرية التي أبرمتها حكومات الدول الاستعمارية، و من بينها اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦م، والتي كانت حكومة روسيا القيصرية قد وافقت عليها، مقابل حصولها على المضائق التركية بعد هزيمة الدولة العثمانية، كما أعلنوا كذلك عن تنازلهم عن المعاهدات غير المتكافئة والامتيازات التي كانت قد فرضتها حكومة روسيا القيصرية على بلدان الشرق الأوسط المتاخمة للاتحاد السوفيتي (تركيا- إيران). وبالطبع فقد كان الهدف من وراء ذلك هو التشهير بالدول الغربية، وفضح أهدافها الاستعمارية الإمبريالية أمام الرأي العام

العالمي(منصور، ١٩٩٥: ٩٠). ومحاولة كسب الدول العربية إلى جانبه، ومحاولة إقناعه لها بأنه يحترم حقوق الشعوب المستضعفة، وبإمكانه مساعدتهم في نضالهم من أجل الاستقلال.

فيما يتعلق بنشأة العلاقات بين سوريا والاتحاد السوفيتي فإنها تأثرت بموقف الاتحاد السوفيتي من مشكلة الإسكندرونة (تقع في الزاوية الشمالية الغربية من سوريا، وتعد الميناء لمدينة حلب) التي أقرت عصبة الأمم تسليمها إلى تركيا عام ١٩٣٩م، فقد أيد الاتحاد السوفيتي قرار العصبة بشدة؛ وذلك لغرض تأمين علاقات جيدة مع تركيا لضمان مرور السفن السوفيتية في البحر الأسود عبر المضائق التركية، وهي المنفذ الوحيد للاتحاد السوفيتي إلى البحر الأبيض المتوسط (صالح، ٢٠١٢: ٢٤).

غير أن التطورات التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، والتي شارك فيها الاتحاد السوفيتي إلى جانب دول التحالف أدت إلى تراجع القوى الدولية التقليدية (فرنسا وبريطانيا) وحصول أغلب الدول العربية على استقلالها ومنها سوريا عام ١٩٤٤م، وقد كان الاتحاد السوفيتي من أوائل الدول التي اعترفت باستقلالها، كما أعلن رفضه تفوق نفوذ أي دولة أوروبية في سوريا، وكان هدف الاتحاد السوفيتي من ذلك الإعلان هو معارضة سياسة مناطق النفوذ، كما أن سيطرة القوى الأوروبية على سوريا سوف يشكل خطراً على المصالح السوفيتية في المنطقة، كذلك بعث وزير خارجية سوريا في عام ١٩٤٤م إلى وزير خارجية الاتحاد السوفيتي يقترح فيها إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، وقد كان موقف الاتحاد السوفيتي من ضرب فرنسا لدمشق والمدن السورية الأخرى بالطائرات في عام ١٩٤٥م، أن بعث برسالة للحكومة الفرنسية احتج فيها على هذا القصف (النعيمات، ٢٠١٦: ٢٢)، كما أصرت موسكو، رغم الرفض البريطاني والدول الغربية الأخرى، على إدراج سوريا ضمن الدول المؤسسة لهيئة الأمم المتحدة، وأعقب ذلك قيام الاتحاد السوفيتي في ١٩٤٦م بصفته عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي بتأييد مطلب سوريا بسحب القوات البريطانية والفرنسية من أراضيها (سلطان، والصانع، ٢٠١٥: ٢٤٠). وقد انعكس هذا الموقف السوفيتي بشكل إيجابي على علاقاتها مع سوريا.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهدت منطقة الشرق الأوسط صراعاً دولياً بين معسكرين جديدين هما المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اللذين حلا محل القوى التقليدية بعد انسحابها من المنطقة؛ الأمر الذي نتج عنه انقسام الدول العربية بين تأييدها للمعسكر الغربي أو المعسكر الشرقي، والبعض الآخر اتخذ الحياد مثل: السعودية والبحرين.

وفيما يتعلق بالجانب السوري فقد أتاح تدهور العلاقات بين سوريا والقوى الاستعمارية في بداية الخمسينيات إلى تحقيق تقارب مبدئي مع الاتحاد السوفيتي ولاسيما في ظل الاعتداءات الإسرائيلية على حدودها ذات التأييد الغربي لها؛ الأمر الذي يتطلب الحاجة إلى الحصول على السلاح لمواجهة هذه الاعتداءات (مدني، ٢٠٠٥: ٢٠١٤).

وهكذا استمرت العلاقة ما بين الدولتين بالتطور والاستمرارية، وقد زادت هذه العلاقة اتساعاً وامتانة بعد وصول حافظ الأسد للسلطة في سوريا عام ١٩٧٠ م، وقيامه بأول زيارة له إلى الاتحاد السوفيتي في (١-٢-١٩٧١ م) والتي أوضحت رغبة سوريا بتوطيد العلاقة مع الاتحاد السوفيتي، لاسيما بعد أن توترت العلاقات المصرية - الروسية وطرده الخبراء السوفييت من الجيش المصري؛ بسبب تقرب السادات من الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية؛ فوجد السوفييت من العراق وسوريا بديلاً لهم في منطقة الشرق الأوسط بدلاً عن مصر، وقدم الاتحاد السوفيتي الدعم السياسي والعسكري لسوريا في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، وأسهمت أيضاً، في بناء البنية التحتية للاقتصاد السوري لاسيما في مجالات الطاقة والتعدين والري وعدت البلدان التعاون بينهما متجاوباً مع مصالحهما المشتركة (Aghayev and FilizKatman,2012:11).

ومنذ نهاية خمسينيات وحتى ثمانينيات القرن العشرين، ومن منطلق الحرب الباردة تبنى الاتحاد السوفيتي سياسة قائمة على أساس توازن القوة في منطقة الشرق الأوسط، تمثلت بدعم ومناصرة القضايا العربية ضد الهيمنة الأمريكية - الإسرائيلية، ونتيجة لذلك تعمقت العلاقات السوفيتية - السورية إلى مستوى الحلف الاستراتيجي، وأصبح الاتحاد السوفيتي المدافع الرئيس عن سوريا في المحافل الدولية (Kreutz,2007:1). ولم يتوقف هذا الدعم إلا في تسعينيات القرن العشرين في عهدي الرئيسين (غورباتشوف و يلتسين)؛ بسبب ظروف التفكك التي مر بها الاتحاد السوفيتي السابق. فقد سلم يلتسين مقاليد الحكم في البلاد لمجموعة من البيروقراطيين الذين سطوا على الأموال العامة، وسلبت الثروات وباعتها للغرب بأرخص الأسعار، وفي عهده سلمت روسيا للغرب كما خضعت السياسة الروسية سياسياً وعسكرياً بشكل كبير للولايات المتحدة الأمريكية، من أجل تحقيق أحلام روسيا في الخروج من أزمتها الاقتصادية، وقد ركزت روسيا في هذه الفترة على الاتجاه نحو الغرب، واتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت؛ سعياً لتحقيق المصالح الروسية الحيوية، كما ركزت في ذلك على القبول والخضوع للهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية؛ إضافة لتقديم التنازلات من جانب واحد (سليم، ٢٠٠٧: ٦٥).

واستمر الأمر حتى بداية القرن الحالي، عندما تغيرت القيادة الروسية، وأنتخب الرئيس فلاديمير بوتين رئيساً لروسيا عام ٢٠٠٠ م؛ حيث بدأت القيادة الروسية الجديدة بتدارك الضعف الروسي الداخلي والخارجي، وبالتأكيد فإن منطقة الشرق الأوسط هي دائماً محور اهتمام روسيا، بحكم الجغرافيا السياسية، وحينها كانت الولايات المتحدة تفرض متغيرات كبيرة في المنطقة العربية والإسلامية، وأحدثت تطورات إقليمية كبيرة في هذه المنطقة، فقد احتلت العراق في عام ٢٠٠٣ م، ومن ناحية أخرى امتد الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى مناطق قريبة جغرافياً، من جنوب روسيا وتمثل مجالاً حيوياً لها؛ حيث ظهرت أحزاب مؤيدة للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومعارضة للحكم الأوكراني الحليف لروسيا حينها؛ أي أن السياسة الأمريكية والأوروبية، تجاه المنطقة العربية وشرق أوروبا كانت بمنزلة خنق جيوسياسي لروسيا؛ لذا فإن روسيا اختارت أن تحدث ثغرة في هذا الجدار الذي فرضته الولايات المتحدة، وفي منطقة تهتم بها الولايات المتحدة وهي المنطقة العربية، وقد اختار الروس أن تكون هذه الثغرة هي سوريا، وقد كان هذا الاختيار منطقياً وطبيعياً؛ حيث إن الأرضية جاهزة لإحياء علاقات الصداقة والتحالف، بحكم التاريخ المشترك بين الطرفين، بالإضافة إلى أنها الدولة العربية الوحيدة التي تجاهر بمعاداتها للولايات المتحدة وحلفائها، بعد خروج العراق من المعادلة في ٢٠٠٣ م، وحينها صدر تصريح بوتين الشهير، "روسيا أظهرت الكثير من نقاط الضعف، وأن الوقت قد حان لإظهار نقاط القوة"؛ الأمر الذي يشير أن روسيا بدأت تلم شملها، وتنظر نحو مصالحها الاستراتيجية خاصة في مجالها الحيوي في شرق أوروبا والمنطقة العربية والإسلامية (الأماره، ٢٠٠٩: ٣٧٨). و استؤنفت العلاقات الروسية - السورية مرة أخرى في عهده (فلاديمير بوتين)؛ وذلك بإعادة افتتاح القاعدة البحرية الروسية في ميناء طرطوس، وعقد الصفقات العسكرية مع سوريا، والتي تشمل خبراء عسكريين وأسلحة وتجديد عتاد الجيش السوري من أسلحة حديثة (أخبار سوريا والعالم، يوليو ٢٠١٧).

و تطورت العلاقات تطوراً كاملاً وملحوظاً منذ وصول بوتين للكرملين؛ حيث قال في هذه العلاقة الروسية - السورية : "إن مهمتنا ليست فقط في إعادة المستوى السابق من التعاون الثنائي، بل علينا تجاوزه وتطويره"، وهذا مطلب شعبي روسي، حيث إن الروس يرون أن من واجبه الحفاظ على هذه العلاقة بين البلدين وتطويرها، وقد عبر المسؤولون الروس، وبشكل دائم عن ارتياحهم بتعاونهم مع سوريا القائمة على علاقة غنية ومتركمة منذ عقود من الزمن (ملكو، ٢٠٠٥: ٢٦).

وشهدت العلاقات تطوراً ملحوظاً خاصة في عام ٢٠٠٥ م، لدرجة أن روسيا وافقت أن تبني لروسيا أنظمة صواريخ جو دفاعية متقدمة، على الرغم من المعارضة الأمريكية الإسرائيلية. شكل هذا التقارب الروسي السوري تهديداً للعلاقات الروسية

الإسرائيلية، لكن موسكو استطاعت احتواءه، وابتعدت تماماً عن إظهار أي تراجع جدي في العلاقات الروسية الإسرائيلية. تمت في السنة نفسها، وبعد زيارة (بشار الأسد) إلى موسكو التوقيع على عدة اتفاقيات سياسية واقتصادية بين الجانبين. بحيث أفرزت تلك الزيارة حلاً لأزمة الديون السورية، التي حدثت بسبب الأسلحة السوفيتية التي كانت تصل سوريا عبر القاعدة البحرية طرطوس وبكميات، مما أدى إلى تراكم الديون على سوريا، التي بلغت في عام ١٩٩٢م أكثر من ١٣ مليار دولار، وتم تسويتها وبموجبها تم شطب ٧٣% من الديون، ليتبقى مبلغ قدره ٢.١١ مليار دولار، تقوم سوريا بتسديدها على شكل صادرات وعقود شركات. ومن هنا فإن العلاقات السوفيتية السورية أثمرت عن الكثير من الاتفاقيات والمشاريع، وعلى كافة الأصعدة عسكرياً واقتصادياً وتجارياً وصناعياً (عبدالله، ٢٠١٦: ١٩).

ومنذ بداية حركة الاحتجاجات والتظاهرات ضد النظام السوري، وقفت روسيا إلى جانب الحكومة السورية، واستخدام جميع الإمكانيات المتوفرة لحماية نظامها.

ثانياً: طبيعة الموقف الروسي من الأزمة السورية:

لقد كانت الحالة السورية خروجاً عن الخط العام للسياسة الروسية تجاه الثورات العربية؛ إذ كانت موسكو أسرع استجابة وحسماً في مواقفها تجاهها، فعقب اندلاع التظاهرات السلمية ضد الرئيس بشار الأسد ونظامه اتخذت موسكو في البداية موقفاً وسطاً بين النظام السوري والمعارضة منطلقة من حق الشعب السوري في التغيير، وحذر الرئيس الروسي - آنذاك - ديمتري مدفيديف القيادة السورية، ورأى أنه ينتظر الأسد مصيراً مخزياً إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة، وبيّان الاصطلاحات (آزاد وآخرون، ٢٠١٣: ٤٧٨).

ورأت روسيا أن الحل الوحيد لما يحدث في سوريا هو الحوار السوري الوطني، فأعلنت ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية في محاولة لإقناعها ببدء الحوار الوطني مع السلطات السورية. ومع تصاعد الثورة السورية واستخدام السلطات العنف ضد المتظاهرين ثم لجوء المعارضة إلى القوة ضد الجيش النظامي الموالي للأسد حدث تحول مهم في الموقف الروسي؛ حيث حملت موسكو المسؤولية للسلطة والمعارضة معاً، ورفضت رفضاً قاطعاً أي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر، كما أفضلت روسيا المساعي الغربية المتكررة لإصدار قرار من مجلس الأمن يدين السلطات السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين، وكان موقف موسكو انطلاقاً من حتمية الحل السلمي وجلس جميع الأطراف المعنية على طاولة المفاوضات (علي، ٢٠١٨: ٦١). وقد عللت ذلك بقولها: إن النظام السوري

قد بدأ إجراءات عاجلة لتنفيذ إصلاحات جذرية تستهدف تحقيق تهدئة للتوتر المتزايد في مختلف مناطق سوريا (أبو القاسم، ٢٠١١: ١٩٩).

وقد جاء هذا الموقف الروسي نتيجة مجموعة من الاعتبارات أهمها:

- قيمت روسيا الاحتجاجات في الشوارع العربية سلبياً؛ فقد رأت موسكو أن ما يحدث في مصر وباقي دول الثورات العربية يشبه إلى حد كبير الثورات الملونة التي حاولت الولايات المتحدة افتعالها في دول الكومنولث الروسي لتعزيز القطيعة بينها وبين الماضي السوفيتي. فلم تكن روسيا مرحة بتلك الثورات، بل ورأت أن لها آثاراً كارثية على المصالح الروسية وعلى المنطقة.
- أدت التطورات التي أعقبت الثورات، وتزايد الانفلات الأمني، وتصاعد عدم الاستقرار السياسي، والتدهور الاقتصادي الحاد، إلى تقييم سلبي جداً من جانب القيادة السياسية الروسية لمرحلة ما بعد الثورات، وأكدت ما طرحته سابقاً من مخاوف. كما رأت روسيا أن حالة الانفلات التي تبعت نجاح بعض الانتفاضات ستؤدي إلى توسيع نشاط القاعدة والجماعات الإرهابية والمتطرفة؛ مما سيترك أصداءً في الداخل الروسي الذي لا يزال يعاني من الإرهاب.
- أدى قبول حركة الإخوان المسلمين، والتي صعّدت إلى واجهة السياسة في دول "الربيع العربي" بقيادة تركيا للمنطقة العربية، وبالتبعية لها، إلى قلق روسي فعلي، فلم تكن روسيا لتستريح لقيادة دولة عضو في حلف شمال الأطلسي للمنطقة التي تعدها روسيا منطقة تغلغل ونفوذ روسي مستقبلي، خاصة مع الماضي في ظل وجود الصراع الطويل بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، والتوتر الذي تشهده العلاقات الروسية - التركية؛ نتيجة تناقض مواقف البلدين من الأزمة السورية (الشيخ، ٢٠١٤).

وقد كان واضحاً أن الموقف الروسي من الأزمة السورية جاء متأثراً بشكل كبير بما عدته موسكو خديعة تعرضت لها على يد الناتو بإصدار قرار دولي بحجة حماية المدنيين في ليبيا ليتحول ذريعة للتدخل العسكري فيها؛ لذا فقد أعلنت روسيا عزمها معارضة أي قرار دولي يصدر في حق سوريا، وقد أكد الرئيس الروسي مراراً بأن روسيا لن تؤيد قراراً يُصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا على غرار القرار بشأن ليبيا؛ حيث استُخدم قرار مجلس الأمن الدولي كحجة لضرب ليبيا عسكرياً (مدوخ، ٢٠١٥: ١٢٥).

وقد أكد رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفغيني بريماكوف صحة الموقف الروسي، "أعتقد أن روسيا تنتهج موقفاً يمكن أن نسميه بأنه الموقف الوحيد الصحيح في هذه

الأوضاع فلو كنت رئيساً للحكومة حالياً، أو وزيراً للخارجية؛ لكنك اتخذت الموقف نفسه، وطبعاً هذا لا يعني أنه الموقف الفائز " ويضيف " موقفنا أخلاقي، وجوهره المحافظة على حياة الملايين من الناس وكذلك الاهتمام باستقرار منطقة مهمة واسعة، وهذا هو الموقف الوحيد الممكن في مثل هذه الأوضاع، أما كيف ستكون النتيجة فأكرر بأنها غير معروفة وليس هناك من يعلم هل سنحصل على العدالة" (أزاد وآخرون، مرجع سابق: ٥٥٦).

وبذلك فقد عملت روسيا على توفير الحماية السياسية والدبلوماسية للنظام السوري في المحافل الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ضد مشاريع القرارات التي تقدمت بها الدول العربية والغربية لمعالجة الأزمة السورية، وكانت قد حذرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة، وتكرار السيناريو الليبي، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية لإقناعها على بدء الحوار مع السلطة السورية (الشيخ، ٢٠١١: ٤٤).

ودخلت الأزمة السورية منعطفاً جديداً بعد التدخل العسكري الروسي في مجريات الأحداث هناك؛ حيث شنت القوات الروسية غارات جوية ضد أهدافٍ مُعلنة في الأراضي السورية مع نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٥م، وذلك بعد أن حصل الرئيس بوتين على موافقة الكرمليين لاستخدام القوة العسكرية خارج الحدود، تحت مبرر محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، ودعم نظام الرئيس الأسد في مواجهة الجماعات الإرهابية (President of Russia, 2015).

بدأت العمليات الجوية الروسية يوم 30 سبتمبر ٢٠١٥م، كتلبية رسمية روسية لطلب سوري بالتدخل العسكري لمواجهة الجماعات الإرهابية، وهو الحدث الذي جاء خطوة تصعيدية طورت بها روسيا تدخلها على خط الأزمة المتصاعدة في سوريا، حين استغلت موسكو فشل التحالف الدولي في تحقيق نتائج ملموسة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، رغم مرور عام من وقت تدخلها على غارات التحالف. سبقت روسيا هذا التدخل العسكري المباشر بتعزيز قواتها العسكرية في سوريا بصورة ملحوظة بداية من ربيع ٢٠١٥م، أما العمليات العسكرية الجوية، فاستهدفت أغلب طلعاتها مناطق وعناصر المعارضة المسلحة على خطوط القتال مع النظام، مع ضربات ضد تنظيم الدولة الإسلامية الذي كان قد سيطر على مناطق واسعة في شمال ووسط سوريا، ويعد هذا التدخل تطوراً مهماً في الموقف الروسي منذ مطلع الأزمة (أبو القاسم، ٢٠١٥).

ومن الطبيعي أن هذا التحرك الروسي تجاه الأزمة السورية لم يكن ولن يكون مجرد تحرك إنساني لمساعدة الشعب السوري بقدر ما يعود إلى إدراك القيادة الروسية الحالية أن فقدان سوريا لصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، يعني إغلاق منطقة

الشرق الأوسط بوجه المصالح الروسية، وزيادة تغلغل النفوذ الأمريكي في تركيا وصولاً إلى القوقاز ووسط آسيا، وبالتالي زعزعة الاستقرار الروسي من خلال تشجيع الحركات الانفصالية في الشيشان ومنغوليا وأعمق سيبيريا (واكيم، ٢٠١٣: ٢٠٩).

وقد نشر مركز بحوث الشرق الأوسط في معهد العلاقات الدولية التابع لوزارة الخارجية الروسية، وثيقة بعنوان: " المصالح الروسية في منطقة الشرق الأوسط"، وذلك في عام ٢٠١٢م، ووفق الوثيقة فإن الاستراتيجية الروسية تجاه سوريا تقوم على ركائز هي:

١- العمل في المجال الدولي لمنع الولايات المتحدة وحلفائها من تكرار المشهد الليبي على الأرض السورية، وتجريد أي تدخل خارجي من شرعيته.

٢- الاستمرار في الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظام السوري، مع تجنب ضغوط عنيفة عليه للقيام بخطوات إصلاحية، والاكتفاء بالأساليب الدبلوماسية، مع مواصلة تنشيط العلاقات الاقتصادية، السياسية والعسكرية مع النظام.

٣- السعي للترويج لحل الأزمة عن طريق الحوار بين المعارضة والنظام، بما يضمن عدم إقصاء أي من الأطراف الفاعلة في سوريا، سواء من المعارضة أو النظام، وتطوير علاقات متوازنة مع المعارضة السورية في الوقت ذاته (أحمد، ٢٠١٥: ١٠٨).

هذه النقاط، تلخص الأسس التي تتعامل على أساسها روسيا مع الأزمة السورية، كما تشكل مفتاحاً لفهم السياسة الروسية تجاه تطورات الأوضاع في سوريا، فهذه النقاط، تعد بمنزلة ثوابت روسية تتعامل على أساسها منذ بداية الأزمة في سوريا.

ثالثاً : أهداف التدخل الروسي في سوريا:

ينطوي موقف روسيا من الأزمة السورية على أسباب عدة لبعضها علاقة بالصراع الذي كان دائراً على الأرض، وأكثرها مرتبط بمصالح روسيا الكبرى وعلاقتها الإقليمية والدولية، ويمكن إجمال أهداف التدخل الروسي بالآتي:

الأهداف العسكرية والأمنية.

١- الأهداف العسكرية:

هناك توجه حكم السياسة الخارجية الروسية منذ القرن الثامن عشر يتمثل في محاولاتها للوصول للمياه الدافئة؛ فممرات روسيا المائية متجمدة (القطب الشمالي – بحر البلطيق)، وقد سعت قديماً لمعالجة هذا الإشكال بالصراع مع الدولة العثمانية لتصل إلى البحر الأسود، وتحتل قاعدة أزاك العثمانية، وقد ظل هذا الهاجس في مخيلة صانعي قرار السياسة الخارجية الروسية وهو الحرص على حيازة منفذ بحري على المياه الدافئة،

وعلى قامت روسيا بتأجير قاعدة " طرطوس " البحرية في سبعينيات القرن الماضي في عهد الرئيس حافظ الأسد، وتمتلك تلك القاعدة خاصة كونها القاعدة الوحيدة المتبقية لروسيا في البحر المتوسط والمياه الدافئة (العبيدي، ٢٠١٣: ٣٨).

فإنظر إلى البحر المتوسط على أنه منطقة مهمة استراتيجياً؛ تهدف روسيا إلى تأمين وجودها البحري فيها . وقد بدأت التقارير وتصريحات المسؤولين الروس تكشف عن الهدف النهائي للنشاطات البحرية الروسية التي تصاعدت في هذه المنطقة خلال الأعوام (٢٠٠٠م – ٢٠١٠م)، والذي يتمثل بخطط لتأسيس قاعدة بحرية روسية في طرطوس؛ لاستيعاب تمركز معظم أسطول البحر الأسود الروسي فيها؛ فالروس يعدون طرطوس بوابة استراتيجية، ليس للبحر المتوسط فحسب، بل للمحيط الأطلسي (عبر مضيق جبل طارق) والبحر الأحمر، والقرن الأفريقي (عبر قناة السويس) (٢٠١٣: ٣٩).

وقد أوضح الأدميرال (فيكتور كرافشينكو) أن هذه القاعدة ليست فقط عبارة عن ميناء، بل هي أيضاً، كل الهياكل القاعدية من أرصفة ومخازن للذخيرة والمنتجات الغذائية، وطرق، ومرافق التصليح، والطيران والدفاع الجوي، إضافة إلى ورشة عائمة ومستودعات وتكنات يعمل فيها المئات من الفنيين والضباط الروس انظر الشكل رقم ١. وقد أرسلت روسيا في يوليو ٢٠١٢ م مدمرة وثلاث سفن حربية وفرقاطة إلى البحر الأبيض المتوسط لإجراء بعض المناورات .

ويمكن أن نجمل أهمية ميناء طرطوس بالنسبة لروسيا في ثلاث نقاط: أولاً- هو عبارة عن ميناء محوري في التعاون الثنائي البحري الروسي السوري، ثانياً لأنه يسهم في استعادة روسيا لنفوذها في البحر المتوسط والشرق الأوسط وتحقق الوجود الدائم في المياه الدافئة، والدعم المستمر للقاعدة البحرية الروسية الأهم في "سيفاستوبول" في القرم، وأخيراً يعد جزءاً من منطلق شامل، وإعادة استثمار طويل الأجل للمحيط العالمي من طرف البحرية الروسية (عبدالقادر، ٢٠١٣: ١٠).

على الرغم من أن هناك بعض الشكوك حول أهمية القاعدة البحرية في طرطوس من حيث إن خسارة روسيا لاستثماراتها المادية هناك ستكون ضئيلة جداً، فإننا نجد النشاط العسكري في هذه القاعدة مهما بالنسبة لروسيا، خاصة مع التضيق الذي يتعرض له أسطولها البحري في البحر الأسود، والذي تتم إعاقته في المضائق التركية نتيجة للتقييد الشديد بقوانين فريدة من نوعها حسب اتفاقية موننترو^١ (Bagdonas,2012:61).

^١اتفاقية عقدت في قصر موننترو في سويسرا فيما يتعلق بنظام المضائق البحرية التركية هو اتفاق ١٩٣٦ الذي يعطي تركيا السيطرة على المضائق التركية (على البوسفور، و الدردنيل) وينظم عبور سفن حربية تابعة للبحرية. تمنح الاتفاقية تركيا سيطرة كاملة على المضيق التركي وتضمن حرية مرور السفن المدنية في وقت السلم. يقيد مرور لا تنتمي إلى دول البحر الأسود . كانت شروط الاتفاقية مصدر جدل على مر السنين، وأبرزها حول وصول قوات الاتحاد السوفيتي العسكرية إلى البحر الأبيض المتوسط

الشكل رقم (١) : صورة قمر صناعي لقاعدة طرطوس سنة ٢٠١٩.



Source: <http://www.shaam.org/news/syria-news/%D9%84%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9->

وبالإضافة إلى ما سبق فإن التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية يأتي نتيجة الكثير من الأهداف العسكرية منها:

- يوفر فرصة لها لعرض تقنياتها ومعداتنا العسكرية في سوق السلاح العالمي.
- يمثل فرصة لإظهار القدرات العسكرية الروسية للمجتمع الدولي، وبأن روسيا تعلمت من ماضيها، وبأنها مستعدة تماماً لمواجهة أي تهديد لمصالحها ولأمنها القومي.
- تطوير قدراتها المشتركة في مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب.

وللمزيد من المعلومات حول الاتفاقية يمكن مراجعة الرابط الآتي:

https://www.marefa.org/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%87%D8%AF%D8%A9_%D9%85%D9%88%D9%86%D

- يوفر لروسيا مكاناً مناسباً لاختبار القدرات العسكرية الجديدة، ومن هذه القدرات إطلاق ٢٦ صاروخ كروز من بحر قزوين، واستخدام الصواريخ الموجهة من قبل الطائرات الروسية في الحرب ضد الإرهاب والجماعات الإرهابية المتطرفة في سوريا(قطريب،٢٠١٨:٢٠١). .

ب- ولعل الدافع الأمني شكّل جانباً مهماً من أهداف التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية، إذ إن عدم الاستقرار وانتشار الإرهاب لن ينحصر فقط في منطقة الشرق الأوسط، بل سيتوسع إلى مناطق قريبة من الحدود الروسية؛ في القوقاز وآسيا الوسطى؛ مما يشكل خطراً على الأمن القومي الروسي، وفي هذا السياق تتمثل الدوافع الروسية الأمنية لموقفها من الأزمة السورية في محاربتها قضايا أمنية مرتبطة بـ (الإرهاب، الانفصالية، والتطرف) كالاتي:

- وفقاً لتقديرات مختلفة، فقد كان هناك ما بين خمسة إلى سبعة آلاف مقاتل من الشيشان ومن دول رابطة الدول المستقلة يوجدون في صفوف داعش في كل من سوريا والعراق، منهم حوالي ٢٤٠٠ مقاتل من روسيا، وما بين ٢٦٠٠-٤٥٠٠ مقاتل من جمهوريات الاتحاد السوفيتي وخاصة آسيا الوسطى. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لروسيا ألا تسمح بعودة هؤلاء الأشخاص الذين اكتسبوا خبرة عسكرية في نهاية المطاف إلى أوطانهم الأصلية بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في سوريا.

- إن الدعم الروسي للدولة السورية في مكافحة الإرهاب، يدخل في إطار محاربة الإرهاب في الأراضي الأجنبية، والذي ستكون تكلفته منخفضة نسبياً مقارنة مع محاربته في حال وصول الجماعات الإرهابية الإسلامية إلى الحدود القريبة من روسيا أو إلى الداخل الروسي. ومحاولة روسيا لإثبات أن الواقع الجيوسياسي الجديد لا يمكن بناؤه فقط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بل أيضاً، من قبل القوى المؤثرة الأخرى التي لا غنى عنها في الكفاح ضد التهديدات المشتركة " الإرهاب الدولي" (٢٠١٨:٢٠٠).

- تتخوف روسيا من انتقال عدوى الثورات العربية إلى محيطها الحيوي؛ فهي تخشى انتقال عدوى الحروب الأهلية التي وقعت في سوريا إلى مقاطعات روسيا نفسها في داغستان ومناطق القوقاز الشمالية؛ فأى تمرد للجماعات الإسلامية المطالبة بالاستقلال في داغستان، قد يؤدي إلى هزات ارتدادية في معظم أرجاء جنوب روسيا.

هذا يعني أن المخاوف الأمنية الروسية هي مخاوف جيوسياسية تتعلق باحتمال انعكاس نتائج الأزمة السورية على المناطق الانفصالية في شمال القوقاز كالشيشان وداغستان، مع الأخذ بعين الاعتبار الرؤية المناهضة للثورات عموماً داخل روسيا منذ

الثورات الملونة في شرق أوروبا التي أتت بأنظمة معادية لها(ردايد، وعبدالهادي، ٢٠١٧:٦٤).

- يضاف إلى ذلك، قضية مواجهة التطرف الديني كأحدى أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية في الشرق الأوسط، والتي تُرتبها (العقيدة العسكرية الروسية لعام ٢٠١٤ م) في المرتبة الثانية بعد قضية توسع حلف شمال الأطلسي كقضايا تُهدد الأمن القومي الروسي. الأمر الذي أكدت عليه استراتيجية الأمن القومي لعام ٢٠١٥م حينما أشارت في الفقرة (١٨) إلى أن "زيادة عمليات إسقاط الأنظمة السياسية الشرعية، وإثارة اضطرابات ونزاعات داخلية، يُحول الأراضي التي تستعر فيها هذه النزاعات إلى قواعد لانتشار الإرهاب والنعرات القومية والطائفية وغيرها من مظاهر التطرف" (Russian National Security Strategy,2015:5)

- تسعى روسيا من خلال التدخل العسكري في سوريا إلى تحسين علاقاتها مع الدول الغربية، والتي شهدت حالة من التدهور والعقوبات المتبادلة في أعقاب الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ م. وذلك من خلال:

أ- تسعى روسيا من خلال تدخلها العسكري في سوريا إلى تغيير الحقائق على الأرض في سوريا بطريقة تجبر الولايات المتحدة الأمريكية على الاعتراف بدور أكبر لروسيا في النظام الدولي.

ب- تحسين العلاقات الروسية - الأوروبية، وذلك من خلال محاربة العدو المشترك للجانبين، والمتمثل في تنظيم داعش، وخاصة بعد الأعمال الإرهابية التي تبناها التنظيم في باريس وبروكسل في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦م (قطريب، ٢٠١٨، ٢٠١). .

وبالتالي ترى الحكومة الروسية أن الأزمة السورية يمكن أن تكون مفيدة لتهيئة الظروف اللازمة لـ " ذوبان الجليد" في علاقاتها مع الدول الغربية، التي شهدت تدهوراً كبيراً في أعقاب الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤م، وبما يمكنها من تسوية أزمة أوكرانيا بشروط مقبولة بالنسبة لها، أو رفع العقوبات المفروضة عليها من قبل الدول الغربية.

الأهداف الاقتصادية:

تُعد سوريا قاعدة مهمة للمصالح الاقتصادية والعسكرية الروسية كونها آخر موطئ قدم لروسيا في الشرق الأوسط؛ فتتنوع المصالح الاقتصادية التي تربط البلدين، وأبرز مظاهر التعاون بينهما كان في قطاع الطاقة ثم في مبيعات السلاح.

(١) العلاقات الاقتصادية الروسية - السورية.

تطورت العلاقات التجارية بين الدولتين بصورة سريعة؛ حيث بلغ مستوى التبادل التجاري بينهما في سنة ٢٠١٠ م إلى ٢ مليار دولار، كما خفضت روسيا الرسوم الجمركية على المنتجات النسيجية المستوردة من سوريا بنسبة ٢٥%، وكانت هذه الخطوة فعالة في زيادة حجم التجارة البينية (ابن فاضل، ٢٠١٥: ١٠٠). في حين وصل حجم التبادل التجاري الروسي السوري سنة ٢٠١١ م إلى ٩٢.١ مليار دولار، من ناحية أخرى تصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي ٢٠ مليار دولار. إضافة إلى وجود الكثير من الشركات الروسية التي تعمل على مشاريع كبرى في سوريا. فمذ عقود تسنأثر الحكومة السورية بالقسم الأكبر من اتفاقيات التبادل التجاري مع روسيا، وحسب وجهة نظر روسيا فإن تغيير النظام سيؤدي إلى خسارة هذه الأخيرة لاستثماراتها (علي، ٢٠١٨: ٦٦). لذا فإن بعض التقارير تشير إلى أن الشركات الروسية تتحرك للإفادة من تعليق أنشطة الشركات الأجنبية من قبل الحكومة السورية، ونذكر هنا، على سبيل المثال، في مارس ٢٠١٢ م، أعلنت شركة "غازبروم" الروسية أنها ستتولى مهام الشركة الكرواتية للنفط والغاز في سوريا، وقدمت روسيا في السنوات الأخيرة بعضاً من القروض والمساعدات لحكومة دمشق كان من أهمها في فبراير ٢٠١٢ م؛ حيث مُنح النظام السوري قرضاً بقيمة ٣.٥ مليار دولار، وعام ٢٠١٧ م قرضاً بقيمة ٦٠٠ و ٢٥٠ مليون يورو من أجل إصلاح البنية التحتية؛ فباختصار تمثل الأزمة السورية فرصة وتهديداً في الوقت نفسه للمصالح الاقتصادية الروسية، ومع ذلك لا توجد بيانات تشير إلى أن هناك تبادلات تجارية بين روسيا وسوريا مخصصة لدعم النظام السوري؛ فالدافع الأساس لدعم النظام هو رغبة روسيا في الحفاظ على مجالات التعاون القائمة، و تطوير مجالات جديدة إن أمكن (Bagdonas, 2012: 64).

٢) قطاع الطاقة:

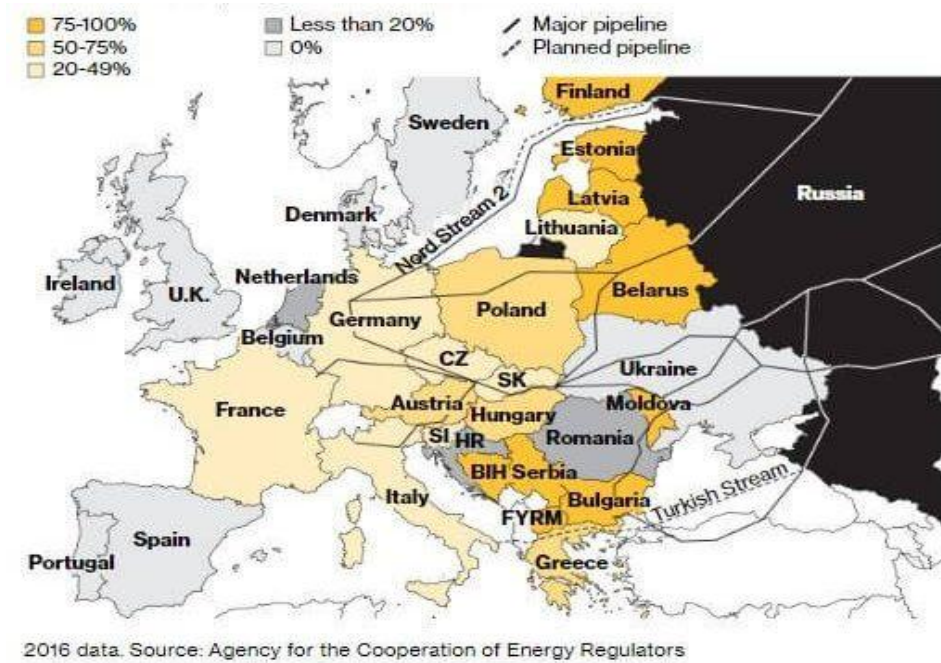
أما الاستثمار في مجال الطاقة فقد حظي باهتمام كبير لدى الجانب الروسي، وذلك للرؤية الروسية لسوريا في مجال الطاقة التي تستند على منطلقين:

الأول: إن قطاع الطاقة السورية يوفر فرصاً للشركات الروسية، وخاصة في مجال البنية التحتية؛ لذا وقعت عقود استثمار بقيمة ١.٦ مليار دولار في هذا القطاع. كما وقعت شركة "سيوز نفتا غاز" الروسية عام ٢٠١٣ م عقوداً للتنقيب عن الغاز والنفط مقابل السواحل السورية يمتد ل ٢٥ عاماً (سلام السعدي، ٢٠١٥)، وفي أبريل ٢٠١٨ م، صادق بشار الأسد على عقد مدته ٥٠ عاماً تقوم بموجبه شركة ستروي ترانس غاز لوجستيك باستخراج خامات الفوسفات من مناجم الشرقية الضخمة في تدمر وسط سوريا، التي تقدر احتياطياتها بـ ١.٨ مليار طن (جريدة الوطن السورية، ٢٠١٨). إن روسيا لا تخشى من منافسة سورية لها في سوق الطاقة العالمي،

فإسهام سوريا في الطاقة العالمية من النفط لا يتجاوز ٠.٢%، وباحثياطي يقدر ب ٢.٥ مليار برميل، ومن الغاز الطبيعي ٨.٩٥ مليار، وهو لا يكاد يكفي حاجتها المحلية علماً أن هناك مؤشرات لكميات ضخمة قبالة السواحل السورية تسعى روسيا للاستثمار فيها حيث؛ تشير الدراسات إلى اكتشاف حقل غازي ونفطي هائل في حوض البحر المتوسط تقدر احتياطياته بحوالي (٢٠٠ تريليون قدم مكعب) من الغاز الطبيعي، وحوالي (١٠٧ مليار برميل) من النفط الخام؛ حيث اكتشف حقل غاز (مارين) في المياه الفلسطينية، وتشير الدراسات أيضاً، إلى توافر مخزون يقدر ب (٢٢٧ تريليون قدم مكعب) من الغاز و (١,٧ بليون برميل) من السوائل البترولية حول (حوض ليفاين)، الذي يمتد إلى المياه اللبنانية السورية والقبرصية، ويتميز هذا الحقل بوجود البترول والغاز على عمق واحد، وفي حوض واحد، يمتد تحت بر فلسطين المحتلة، وبحرها إلى بر وبحر لبنان وقبرص وسوريا وصولاً لتركيا (cheriet,2014:2).

الثاني: ترى روسيا أن الموقع الاستراتيجي لسوريا يجعل منها ممراً محتملاً لخطوط نقل الغاز إلى أوروبا عبر تركيا وقطر أكثر منها مزوداً؛ له مما يهدد سيطرتها على الغاز الأوروبي، والذي تتجاوز حصة روسيا فيه ٦٤%. ففي ظل البحث الأوروبي عن خيارات للاستغناء عن غاز روسيا انظر الشكل رقم ٢، يبدو الشريك القطري المرشح الأبرز، ضمن سعي القارة للبدائل؛ حيث توفر قطر للمملكة المتحدة ما يصل إلى ثلث استهلاكها من الغاز المسال، ووفقاً لخبراء في مجال الطاقة، فإن قطر التي تعد المصدر الأول للغاز الطبيعي المسال في العالم، ربما لن تحل محل روسيا في مجال تصدير الغاز للقارة الأوروبية، لكنها يمكن أن تساعد في تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز القادم من روسيا، إلا أن طريق الشحن البحري الرئيس لقطر والمتجه إلى أوروبا يمر عبر نقاط اختناق عدة كمضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس، وتقع كل من هذه المواقع الثلاثة في مناطق مضطربة سياسياً، وهي نقطة الضعف التي تثير قلق صناع القرار في الاتحاد الأوروبي؛ ففي فترات سابقة كانت قناة السويس على الخصوص عرضة للإغلاق؛ نظراً لانعدام الاستقرار السياسي، وتتمثل الطريقة الوحيدة لتجنب حدوث ذلك في تفعيل خط الأنابيب المقترح من طرف قطر، والذي يمتد من حقول الغاز القطرية، مروراً بسوريا ثم تركيا ليتصل هناك مع خط أنابيب نابوكو (جوب، ٢٠١٤:٦).

خريطة رقم (٢) توضح حجم الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي.

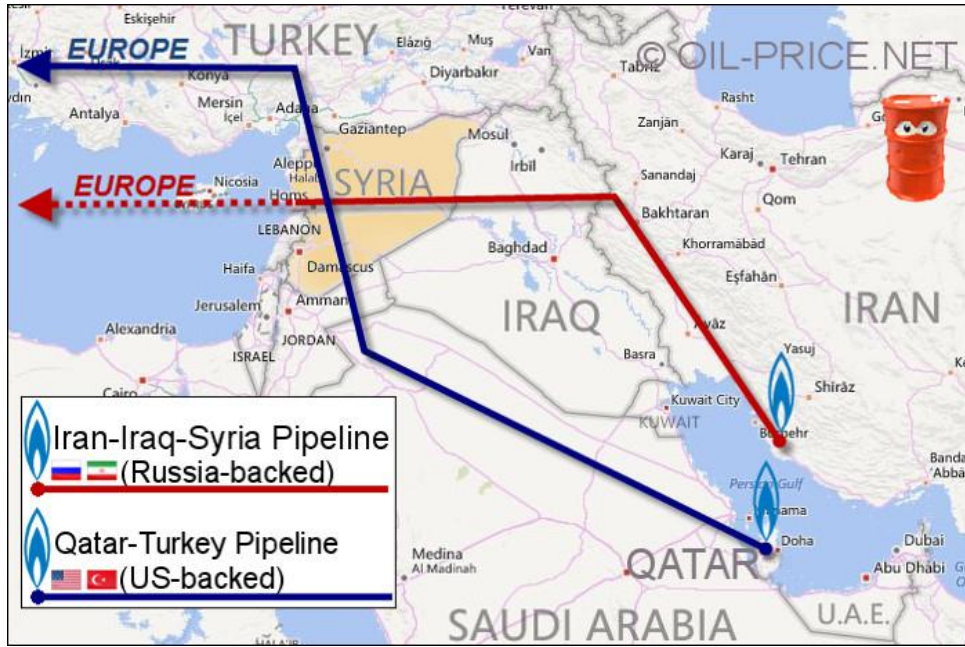


Source: <https://eipss-eg.org/%D8%BA%D8%A7%D8%B2-%D8%A7%>

لقد عرضت قطر في سنة ٢٠٠٩ م على سوريا تعاوناً لمد خط أنابيب غاز يمر بالسعودية ثم الأردن ومنه إلى سوريا لتتفرع منه ثلاثة أنابيب؛ واحد إلى اللاذقية، والثاني إلى طرابلس في لبنان، والثالث إلى تركيا، والهدف منه هو تأمين نقل الغاز القطري إلى أوروبا انظر الشكل رقم ٣، إلا أن سوريا رفضت حينها هذا التعاون لالتزامها تجاه موسكو. وعلى الرغم من أن الأوضاع التي شهدتها سوريا مع بداية سنة ٢٠١١ م في ظل

الحراك العربي، فإنها وقّعت مع إيران اتفاقاً في سنة ٢٠١٢ م يقضي بنقل الغاز الإيراني إلى أوروبا عبر العراق، ومن ثم سوريا.

شكل رقم (٣) يوضح خط أنابيب قطر – تركيا.



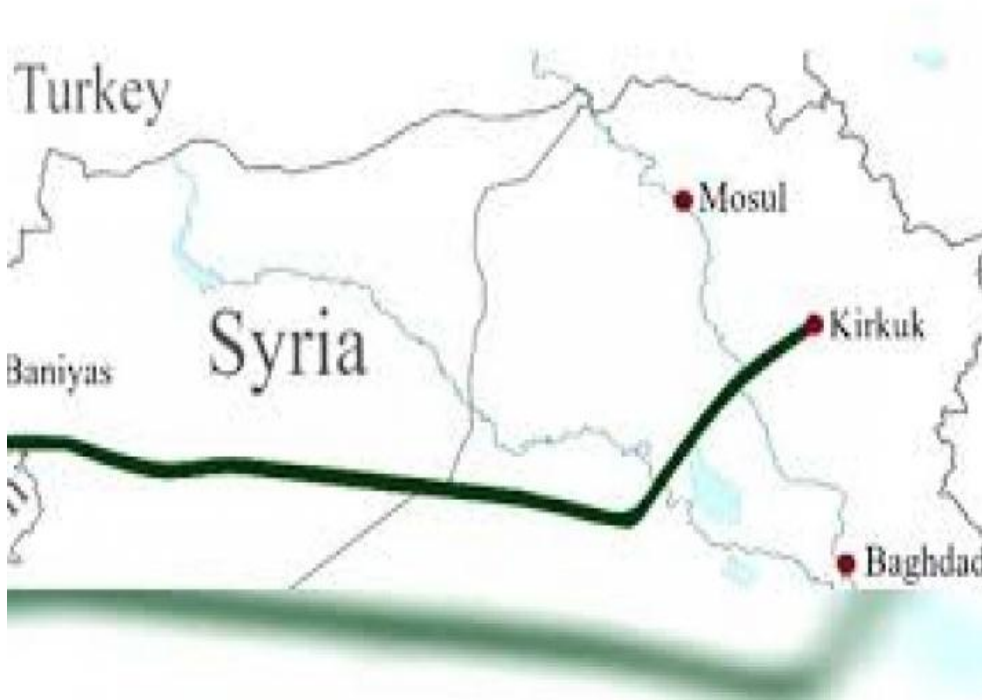
Source:

<https://www.marefa.org/%D8%AE%D8%%D8%A3%D9%86%D8%A7%D>

كما سارعت روسيا آنذاك بالضغط على العراق عن طريق إيران للإسراع بتوقيع عقد إنشاء هذا الخط بين العراق وسوريا، وبموجب هذا الاتفاق تسهم الشركات الروسية في تطوير خطوط أنابيب الغاز بين كركوك العراقية وبانياس على الساحل السوري وتكون شريكة فيه انظر الشكل رقم ٤، وبذلك أصبحت سوريا منطقة لتجميع وإنتاج

الغاز، مُشكلة امتداداً استراتيجياً قوياً من إيران إلى المتوسط، وأغلقت بذلك أي محاولة لمد خط أنابيب (نابوكو) (مازن رفاعي، ٢٠١٥).

شكل رقم (٤) خريطة توضح خطوط أنابيب الغاز بين كركوك العراقية وبانياس على السواحل السورية.



Source: <https://www.kurdiu.org/ar/b/44247>

فسعي روسيا للتمسك بمكانتها كعملاق في حقل الطاقة من المصالح البارزة في الأزمة السورية، فهي تسعى إلى منع المنافسين الكبار من مزاحمتها اقتصادياً، ويمثل التنافس الدولي والإقليمي على خطوط نقل الغاز والنفط من الدول المطلة على الخليج

العربي، أحد المحددات المهمة للموقف الروسي من الأزمة السورية، فروسيا تخشى أن يؤدي سقوط النظام السوري إلى زعزعة مكانتها المهيمنة على سوق الغاز الأوربية كنتيجة لاحتمال مد الغاز القطري عبر السعودية وسوريا وتركيا إلى أوروبا (قبلان، ٢٠١٤: ٣١٨).

٣) الصفقات العسكرية:

فيما يتعلق بتجارة السلاح، تعد مبيعات السلاح لسوريا من أهم المصالح الحيوية بين روسيا وسوريا؛ فالتاريخ الطويل للصفقات العسكرية مع سوريا يُعد أحد الأسباب المهمة لمساندة روسيا للدولة السورية؛ فقد خسرت روسيا نحو ٤ مليارات دولار بصورة عقود أسلحة عندما سقط النظام الليبي، ولذلك فهي تريد تجنب تكرار ذلك في سوريا، فلقد كانت سوريا مستهلكة للأسلحة الروسية لفترة طويلة؛ ففي عام ٢٠٠٠م ازدادت تجارة الأسلحة بين البلدين بصورة مكثفة؛ حيث شكلت الأسلحة الروسية حوالي ٧٨% من مشتريات سوريا من الأسلحة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ (ابن فاضل، مرجع سابق: ١٠٢). في حين بلغ نصيب سوريا من تجارة روسيا العسكرية حوالي ٧% عام ٢٠١٠م، والتي بلغت ٧٠٠ مليون دولار (عبدالحى، ٢٠١٢: ٦). وفي أوائل عام ٢٠١١م، بلغت قيمة عقود الأسلحة الروسية إلى سورية حوالي ٣.٥ مليار - ٨.٣ مليار دولار؛ أي ما يعادل ٨ في المائة من إجمالي تجارة روسيا العسكرية (Denisentsev and Makienko, 2013: 13). وبذلك، كانت سوريا متعاقدة مع روسيا على صفقات عسكرية بقيمة ٤ مليار دولار حتى عام ٢٠١٣م، طبقاً لمركز تحليل الاستراتيجيات والتكنولوجيا في موسكو (كاست)، وهي تقريبا قيمة المبيعات العسكرية الروسية نفسها إلى سوريا خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، في حين جاءت قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠١٣ حوالي ٨ مليار دولار (عبدالحى، 2012: ٦).

ثالثاً: الأهداف الجيوستراتيجية:

أصبح تحقيق الربح في صنع السياسة الخارجية الروسية أحد أهم العوامل، مقارنة بالعامل الأيديولوجي الذي ميز سياسة الاتحاد السوفيتي السابق، لكن يبقى تفسير الموقف الروسي من الأزمة السورية بدافع تحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية - نسبياً بوجود الدافع الجيوستراتيجي لأن تحقيق هذه المصالح في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وسوريا بصفة خاصة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بميزان القوى على الصعيدين العالمي والإقليمي (Bagdonas, 2012: 63).

لقد اتخذت السياسة الأمريكية بشكل خاص وسياسة الناتو بشكل عام منذ انهيار الاتحاد السوفياتي شكل التطويق التدريجي لروسيا في مجالها الحيوي خوفاً من روسيا المحتملة أكثر منه خوفاً من روسيا القائمة، وقد تم إغلاق المجال الحيوي الأول لروسيا

في أوروبا الشرقية بانضمامها لكل من الناتو والاتحاد الأوروبي، وتبعه بعد ذلك محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا و أوكرانيا ثم الوجود العسكري في بعض دول آسيا الوسطى، والتي تمثل قاعدة "مناس" قرب العاصمة القرقيزية أبرزها.

وقد استشعرت روسيا هذا الأمر، لكنها في المراحل الأولى لم تكن في وضع يسمح لها باتخاذ خطوات فعالة لمواجهة هذا التطويق، لكنها ونتيجة للتطورات التي حدثت فيها خاصة منذ تولي فلاديمير بوتين الحكم في عام ٢٠٠٠م، بدأت في ممارسة نشاطات متنوعة لمواجهة التطويق المشار له، وشكل التدخل الروسي في جورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ م مؤشراً واضحاً على الإستراتيجية الروسية للحيلولة دون وجود الناتو في جورجيا (عبد الحي، 2012: ٢).

كما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحكام قبضتها على منطقة الشرق الأوسط، والحد من الشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية الصاعدة التي تصدرها الصين وروسيا، من خلال إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية الكبرى العربية وغير العربية، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها، ولا تهدد مصالحها في المنطقة (الشيخ، ٢٠١٤: ٢٩٩)، ومن جهة النظر الروسية فإن سوريا تُشكل حلقة مهمة في هذا المخطط، حيث إن تكرار السيناريو الليبي، والذي استخدم فيه قرار حماية المدنيين، ذريعة من أجل تغيير النظام الحاكم، وعليه، فإن تكرار هذا الأمر في سوريا يكرس عرفاً دولياً جديداً تختاره الولايات المتحدة من أجل تغيير الأنظمة الحاكمة المعارضة لها تحت حجة حماية المدنيين، وبالتالي تشكل خرائط جيوسراتيجية مناسبة للولايات المتحدة (عبدالغفار، ٢٠١٥: ١٠٩)، بالإضافة إلى هذا، مكانة وموقع سوريا المميزين؛ حيث تشكل منطلقاً مثالياً لإعادة رسم خارطة الجيوسراتيجية؛ حيث موقعها المميز، والمهم جغرافياً، بالإضافة إلى شبكة تحالفات سوريا في المنطقة؛ فمن جهة هي تشكل شريان الحياة بالنسبة لحزب الله اللبناني، والذي له مكانة وثقل ووزن في الصراع العربي الإسرائيلي لا يستهان بها، وفي الداخل اللبناني، وبالإضافة إلى التحالف المتين الذي يجمع بين سوريا والجمهورية الإسلامية في إيران؛ لذا فلدى روسيا قناعة بأن سوريا ليست المستهدف الوحيد من هذا المخطط، بل إنه مخطط يستهدف حلفاء سوريا، وخاصة إيران، والتي تمثل بعداً استراتيجياً مهماً بالنسبة لروسيا في الصراع الدولي الذي يدور في منطقة الشرق الأوسط؛ فأيران تمثل أهمية بالغة لروسيا في عدد من النواحي؛ منها حماية البوابة الجنوبية لها، ومساعدتها في المنافسة على المصادر البترولية، وطرق نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين، والتي تشهد تنافساً كبيراً مع الشركات الغربية. بالإضافة إلى أن التعاون التجاري والعسكري الكبير والمتنامي بين إيران و روسيا (آدام، ٢٠١٦: ٨٠).

وقد تشكل الأحداث في سوريا فرصة لتوجيه ضربة سياسية لإيران بخسارتها حليفها في الوطن العربي؛ حيث قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف " المطالبة بتغيير النظام في سوريا حلقة في لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضاً " كما أنه من وجهة النظر الروسية فإن سقوط النظام في سوريا مقدمة لاستهداف روسيا نفسها؛ حيث ستفقد روسيا حليفها القوي والحقيقي والوحيد في المنطقة العربية، ومن المعروف أن هناك علاقة قوية ومتينة تجمع روسيا وإيران؛ لذا فإن إيران ستكون في خطر أمام خسران حليفها، وتوسع النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبالإضافة إلى أن إيران وسوريا يشكلان خطأ أمامياً بالنسبة لجنوب روسيا أمام التوسع الأمريكي، وفقدان أي بلد من البلدين يعني أن جبهة المواجهة مع الغرب تقترب من الحدود الروسية، بالإضافة إلى اقتراب النفوذ الأمريكي من جمهوريات آسيا الوسطى ودول القوقاز؛ المنطقة التي تشكل مجالاً حيويًا بالنسبة لروسيا؛ أي بشكل عام، اقتراب خط المواجهة مع الولايات المتحدة إلى الحدود الروسية، بما يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا (2016: 81).

بالإضافة لذلك فإن الأزمة السورية تمثل فرصة لاستعادة روسيا دورها المؤثر في النظام الدولي، كلاعب دولي، وقوة عظمى، والذي فقدته منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، وتصحيح الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ بهدف الوصول إلى علاقة أكثر تكافؤاً في إطار نظام متعدد الأقطاب ينهي الاحتكار، والانفراد الأمريكي في إدارة الشؤون الدولية والإقليمية، وتوظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج، وذلك في ظل سيادة منطق القوة، ومحدودية دور المنظمات الدولية والإقليمية، وعدم احترام قواعد القانون الدولي. وبالتالي فإن الدعم السياسي، وخاصة في مجلس الأمن الدولي، والعسكري الروسي للدولة السورية، وإعلانها الصريح بأنها مستعدة لمساعدة الحكومة العراقية في كفاحها ضد تنظيم " داعش " يمكن تفسيره (قطريب، مرجع سابق: ١٩٧)، بأنه تأكيد للرغبة الروسية في إعادة تأسيس نفسها كلاعب دولي وقوة عظمى، يجب أن تأخذ مصالحها واهتماماتها على الأقل بعين الاعتبار، وأن الغرب إن أراد أن يحل الأزمة السورية، فذلك لن يتم إلا بحل مشترك تكون فيه روسيا طرفاً أساسياً فيه (bandanas, 2012: 67).

وبناء على ما سبق، تنتظر روسيا إلى سوريا بوصفها حجر الزاوية في أمن منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي فإن عدم استقرار الوضع فيها، أو نشوب حرب أهلية سيؤدي بدوره حتماً إلى زعزعة الوضع في البلدان المجاورة، بما يؤدي إلى صعوبات في المنطقة كلها، وتهديد حقيقي للأمن الإقليمي والعالمي. وهذا ما أكده ألكسندر لوكاشيفتش، الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية، بقوله: " إن صورة النظام العالمي ستكون مرهونة بكيفية تسوية الوضع في سوريا " من جهة أخرى، فإن وجود مناطق

للنفوذ خلف الدرع الصاروخية الأمريكية إنما يحبط الهدف من هذه الدرع؛ حيث تصبح القواعد الأمريكية الخاصة بهذا الدرع هدفاً سهلاً للصواريخ الروسية الموجودة في المناطق الخلفية مثل سوريا.

ومن خلال ما سبق يمكن القول: إن سوريا شكلت أحد أبرز ساحات الفعل الروسي في الشرق الأوسط؛ حيث وجدت فيها موسكو ركيزة محورية لتحقيق جملة من الأهداف التي تتصل بالمكانة الدولية، والتجارة الدولية، والنفوذ الإقليمي، وهي:

- زيادة قدرة روسيا على التحكم الجيوسياسي بمنطقة الهلال الخصيب، بما يحد من قدرة الغرب على المناورة الإستراتيجية فيها، من خلال تشكيل ترتيبات إقليمية أمنية وسياسية، وهذا الذي يفسر الوجود العسكري الروسي شرق المتوسط، والتنسيق متعدد الأبعاد مع القوى الإقليمية (Borshchevskaya and Vaughan:2016).
 - رد الاعتبار لمكانة روسيا الدولية، ودورها بوصفها قوة عظمى، من خلال تأكيد دورها بصفتها شريكاً أساسياً في معالجة الأزمات الإقليمية، ومحاربة الإرهاب. كذلك توظيف الأزمة السورية بوصفها ورقة تفاوضية في علاقتها مع الغرب والولايات المتحدة بخصوص ملفات إشكالية؛ كالعقوبات الاقتصادية، وأوكرانيا.
 - توظيف الجغرافيا السورية للتأثير في معادلات الطاقة إقليمياً وعالمياً، بما يضعف محاولات استهداف قطاع الطاقة الحيوي للاقتصاد الروسي، إضافةً إلى تعزيز صادراتها من السلاح انطلاقاً من البوابة السورية (Sogoloff:2017).
- من المهم أيضاً، تسليط الضوء على اعتبارات السياق المحلي، ورؤية صانع القرار لتفسير قرار التدخل الروسي؛ حيث يُنظر لسوريا على أنها ساحة لإجهاض دعوات تغيير الأنظمة التي تخشى موسكو أن تطالها، أو الأنظمة الموالية لها في جوارها الحيوي، فضلاً عن استثمار تدخلها في سوريا على أنه مخدر إمبراطوري على حد توصيف أندري بيونتكوفسكي من خلال تعزيز الروح القومية الروسية، كذلك تحويل الانتباه عن الأزمات الداخلية، ولاسيما الاقتصادية، من خلال خوض مغامرات خارجية (Borshchevskaya:2015).

الخاتمة

شكل الموقف الذي تبنته روسيا تجاه الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١م نقطة انعطاف بارزة في تاريخ السياسة الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بل ودفعت إلى اعتبار هذه الخطوة بمنزلة بداية العودة القوية للدور الروسي

في النظام الدولي؛ حيث تمكنت روسيا من خلال الأزمة السورية من تحقيق بعض الأهداف، وبالتالي المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في سوريا بشكل خاص، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ولاسيما المشرق العربي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر في غاية الأهمية بالمعنى الجيوبوليتيكي. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التالية:

- ضمان الدور الروسي في الأزمة السورية في المستقبل، من خلال المساهمة والمشاركة أو الضلوع في إيجاد خارطة الحل السياسي أو التسوية السياسية للقضية السورية وصياغتها، وذلك بطبيعة الحال، مع القوى أو الأطراف الدولية الأخرى والإقليمية، المعنية بالشأن السوري، ووضعها على سكة التنفيذ الصحيحة، أو الدفع باتجاه هذا الخيار السياسي، ولا شيء سواه، وربما فرضه. وبالتالي الحفاظ على المصالح الروسية في سوريا بشكل خاص، وفي الشرق الأوسط بشكل عام.
- برهنت القيادة العسكرية الروسية في الأزمة السورية عن استعدادها الدائم للقيام بدور عالمي؛ بغية الدفاع عن المصالح الروسية والدور الروسي الجديد في العالم، على الرغم من كل المحاولات الغربية والأطلسية للتقليل من شأن القدرات العسكرية لروسيا الاتحادية، والحد من تطويقها.
- الحفاظ على وجود عسكري دائم في منطقة الشرق الأوسط، وإنشاء قواعد عسكرية في سوريا كقاعدة للانطلاق وتدريب القوات الروسية، واختبار كفاءة ودقة بعض الأسلحة والمعدات الحديثة على الميدان السوري.

- قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

الأمانة، لمى مضر (٢٠٠٩)، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الشيخ، نورهان وآخرين (٢٠١٤)، التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

صالح، أديب (٢٠١٢)، العلاقات السورية السوفيتية ١٩٤٦-١٩٦٧م، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.

قبلان، مروان (٢٠١٤)، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي، في أحمد سعيد نوفل وآخرون، التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

منصور، ممدوح محمود (١٩٩٥)، الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، كلية التجارة، الإسكندرية.

واكيم، جمال (٢٠١٣)، صراع القوى الكبرى على سوريا الأبعاد الجيو- سياسية لأزمة ٢٠١١، ط٢، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان.

ب. الدراسات:

أزاد، على وآخرون (٢٠١٣)، خلفيات الثورة: دراسات سوريا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

الشيخ، نورهان (٢٠١٤)، روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: التدايعات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

جوب، فلورنس (٢٠١٤)، أزمة الغاز بأوروبا والدور القطري البديل، مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الحي، وليد (٢٠١٢)، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الأزمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات.

عبد القادر، نزار (٢٠١٣)، روسيا والأزمة السورية: مصالح جيو – استراتيجية وتعقيدات مع الغرب، مجلة الدفاع الوطني، بيروت.

ملكو، نعيم جورج (٢٠٠٥)، العلاقات الروسية السورية – الإرث السوفيتي وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ج. الدوريات:

أبو القاسم، محمود حمدي (٢٠١١)، " محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية "، ملف الأهرام الإستراتيجي: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ٢٠٢: ١٩٩.

آدام، ميمونة سعيد (٢٠١٦)، التدخل الروسي في سوريا الدوافع والأهداف، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ٧: ٨٠.

الشيخ، نورهان (٢٠١١)، مصالح ثابتة ومعطيات جديدة – السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٦: ٤٤.

العبودي، محمد عبدالرحمن يونس (٢٠١٣)، موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية: الثورة السورية نموذجاً، مركز الدراسات الإقليمية: جامعة الموصل، العدد ١٠: ٣٨.

ردايده، رمزي محمود، عبد الهادي، وليد (٢٠١٧)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٦، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ٩، العدد ٢: ٦٤.

سلطان، زيد رافع، الصائغ، بان غانم (٢٠١٥)، الموقف الروسي من الأزمة السورية، مجلة: جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد ١٩: ٢٤٠.

سليم، محمد السيد (٢٠٠٧)، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٠: ٦٥.

عبد الله، رايوار عبد الرحمن (٢٠١٦)، التدخل الروسي في الوضع السوري الراهن (العوامل والنتائج)، مجلة القانون والسياسة: جامعة صلاح الدين، العدد ٢٠: ١٩.

قطريب، عهد جبر (٢٠١٨)، دوافع الموقف الروسي في الأزمة السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٤٠، العدد ٢: ٢٠١.

مدني، مايسة محمد (٢٠١٤)، التدخل الروسي في الأزمة السورية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية العلمية، العدد ٤: ٢٠٣.

هـ. الرسائل العلمية:

أحمد، عامر عبد الفتاح (٢٠١٥)، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام ٢٠١١-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

النعيمات، فيصل علي (٢٠١٦)، السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٦، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

بن فاضل، أميرة عبداوي نصيرة (٢٠١٥)، الإستراتيجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة الحراك العربي "دراسة حالة سوريا"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي التبسي، الجزائر.

على، محمد يوسف (٢٠١٨)، إدارة الأزمات في السياسة الخارجية الروسية دراسة حالة: الأزمات السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مدوخ، نجا (٢٠١٥)، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة: سوريا ٢٠١٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، الجزائر.

ع. المواد الإلكترونية:

أبو القاسم، محمود حمدي (١٨، ٢٠١٥، نوفمبر)، تداعيات خطرة: أبعاد التدخل الروسي في سوريا، المركز العربي للبحوث، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.acrseg.org/39596>

أخبار سوريا والعالم (٢٠١٧، ٣٠ يوليو)، روسيا تحتفل بعيد الأسطول الحربي الروسي في طرطوس هذا العام، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

[https://worldnews-](https://worldnews-sy.com/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-)

[sy.com/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-](https://worldnews-sy.com/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-)

السعدي، سلام (٦، ٢٠١٥، أكتوبر)، أهداف روسيا طويلة الأمد في سوريا، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://carnegieendowment.org/sada/61524>

الشيخ، نورهان (٢٠١٤، ٣١ مارس)، التحديات والقيود: حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.acrseg.org/3684>

عاطف، أحمد (٢٠١٥، ١٣ ديسمبر)، إستراتيجية الخروج: كيف سينتهي التدخل العسكري الروسي في سوريا؟، المركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:

<https://rawabetcenter.com/archives/16336>

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

A) **Books:**

Kreutz, Andrej (2007), **Russia in the Middle East: friend or foe**, Greenwood Publishing Group, USA.

B) **Journals:**

Bagdonas, Azuolas (2012), Russia's interests in the Syrian conflict power, prestige and profit, **European journal of Economic and political studies**, Fatih university turkey, vol.5/ No 2: p63.

C) **Studies:**

Cheriet, Taha (2014), **An Overview of Russo – Syrian Relation**, Eurasian ideas.

Denisentsev, Sergey & Makienko, Konstantin (2013), **The Arms Trade Treat and Russian Arms Exports: Expectations and Possible Consequences**, Translated by Ivan Khokhotva, the United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR).

D) **Internet Website:**

Borshchevskaya, Anna (2015, Nov 11), Russia's Syria Propaganda, Washington Institute for Near East Policy, on:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-syria-propaganda>

Borshchevskaya, Anna & Vaughan, Jeremy (٢٠١٦, Oct 17), How the Russian Military Reestablished Itself in the Middle East, Washington Institute for Near East Policy, on:

<https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/how-the-russian-military-reestablished-itself-in-the-middle-east>

Sogoloff, Nikita (2017, August 30): **Russia's Energy Goals in Syria**, Washington Institute for Near East Policy, on: <https://www.washingtoninstitute.org/fikraforum/view/russias-energy-goals-in-syria>

President of Russia (2015, Dec 31), Russia's National Security Strategy approved, on:

<http://en.kremlin.ru/catalog/keywords/78/events/51129>

